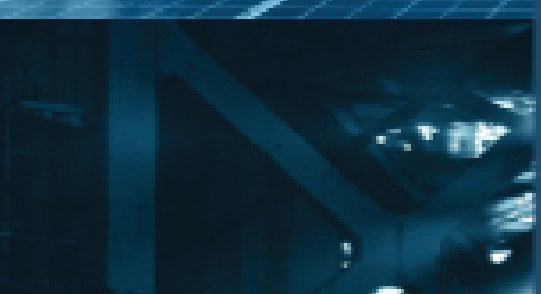

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاحد، ٣١ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

انخفاض إنتاج النفط الخام الأميركي 6 % لـ12.5 مليون برميل يومياً

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام انخفض في يناير إلى 12.5 مليون برميل يوميا، بانخفاض ستة بالمئة عن مستواه القياسي المرتفع المسجل في ديسمبر كانون الأول، بعد طقس متجمد.

وأظهرت البيانات أن إنتاج النفط الخام في ولاية تكساس، أكبر ولاية نفطية، انخفض في يناير إلى 5.4 ملايين برميل يوميا، بانخفاض نحو خمسة بالمئة عن الشهر السابق، بينما انخفض الإنتاج في داكوتا الشمالية نحو 13 بالمئة إلى 1.1 مليون برميل يوميا.

وأدت عاصفة شتوية شديدة في يناير إلى خفض إنتاج النفط بشكل كبير وإغلاق طاقة التكرير في تكساس، كما تسببت في تساقط الثلوج والأمطار على مساحة واسعة من البلاد.

ووصل إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى أعلى مستوياته التاريخية عند 13.3 مليون برميل يوميا في ديسمبر، وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن ولايات تكساس وداكوتا الشمالية ونيو مكسيكو، وهي ولايات رئيسية منتجة للنفط، أنتجت كميات قياسية من النفط الخام في تلك الأشهر.

ومع ذلك، تسبب الطقس البارد في يناير في انخفاض إنتاج النفط في داكوتا الشمالية إلى النصف إلى ما بين 600 ألف برميل يوميا و650 ألف برميل يوميا، حسبما قالت هيئة خطوط الأنابيب بالولاية في ذلك الوقت. كما تأثرت مناطق إنتاج النفط الرئيسية الأخرى في الولايات المتحدة.

كما أثر الطقس أيضًا على استهلاك وقود السيارات في يناير، وانخفضت إمدادات منتجات البنزين، وهي بديل للطلب، بنحو 600 ألف برميل يوميًا إلى 8.2 ملايين برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى لها منذ عامين، وفقًا لتقرير حالة النفط الشهري الصادر عن إدارة معلومات الطاقة.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات الثماني والأربعين السفلى بالولايات المتحدة

انخفض بنحو 3.6 % إلى مستوى قياسي بلغ 114.1 مليار قدم مكعبة يوميا في يناير، ارتفاعا من الرقم القياسي السابق البالغ 118.4 مليار قدم مكعبة يوميا في ديسمبر.

وانخفض الإنتاج الشهري في يناير 4.6 % في تكساس إلى 33.5 مليار قدم مكعبة يوميا، انخفاضا من مستوى قياسي بلغ 35.1 في ديسمبر، بينما انخفض الإنتاج الشهري في بنسلفانيا 1.5 % إلى 21.3 مليار قدم مكعبة يوميا.

إلى ذلك توقع اقتصاديون أن تكتسب أسعار النفط بعض الزخم هذا العام مع ارتفاع الطلب واستمرار قيود الإنتاج التي تفرضها مجموعة أوبك+ المنتجة في الضغط على الإمدادات التي تتعرض بالفعل لضغوط بسبب الصراعات العسكرية.

وتوقع استطلاع شمل 46 اقتصاديًا ومحللًا أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82.33 دولارًا للبرميل في عام 2024، ارتفاعًا من التوقعات المتفق عليها عند 81.13 دولارًا في فبراير. وارتفعت توقعات سعر الخام الأمريكي إلى 78.09 دولارا للبرميل ارتفاعا من 76.54 دولارا في توقعات الشهر الماضي، وكان هذا أول تعديل تصاعدي في التوقعات المتفق عليها لعام 2024 منذ استطلاع أكتوبر.

وقال فلوريان جرونبيرجر، كبير المحللين في شركة البيانات والتحليلات كبلر: «نتوقع أن يستمر ارتفاع أسعار النفط حتى أشهر الصيف». «ويرجع ذلك إلى علاوة المخاطر الجيوسياسية ومصالح أعضاء أوبك+، إلى جانب زيادة الطلب في الصين».

وارتفعت أسعار النفط بأكثر من 12 % خلال الربع حتى الآن، مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وهجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، والهجمات الأخيرة بطائرات بدون طيار الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية.

وعلى جانب الطلب، كان الإجماع العام متسقًا تقريبًا مع الزيادة البالغة 1.3 مليون برميل يوميًا لعام 2024 التي توقعتها وكالة الطاقة الدولية. وكانت توقعات وكالة الطاقة الدولية أقل تفاؤلا بكثير من توقعات أوبك، التي تتوقع نمو الطلب عند 2.25 مليون برميل يوميا هذا العام، وقالت إن مسارات النمو في 2024 و2025 في الهند والصين والولايات المتحدة قد تتجاوز التوقعات الحالية.

وقال ماثيو شيروود، كبير محللي السلع الأولية في وحدة إيكونوميست إنتليجنس: «لقد استوعب المتداولون الآن بالكامل تداعيات تمديد خفض إمدادات أوبك + في وقت أثبت فيه الطلب قوة أكبر من المتوقع». وقالت مصادر في أوبك+ إن من غير المرجح أن يجري أعضاء أوبك+ بقيادة السعودية وروسيا أي تغييرات في سياسة إنتاج النفط قبل اجتماع وزاري كامل في يونيو.

وقال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك دي بي اس: «إن إقناع أعضاء أوبك+ بخفض الإنتاج كمجموعة للحفاظ على أسعار النفط فوق مستوى معين لن يكون سهلاً»، مشيراً إلى ارتفاع الطاقة الفائضة وفقدان حصة أوبك+ في السوق لصالح المنتجين من خارج أوبك + مثل الولايات المتحدة.

ووجدت شركة وود ماكنزي لاستشارات الطاقة في تحليل نشر يوم الخميس أن أكثر من خمس طاقة تكرير النفط العالمية معرضة لخطر الإغلاق، مع ضعف هوامش البنزين وتزايد الضغوط لخفض انبعاثات الكربون.

ومن بين 465 أصول تكرير تم تحليلها، صنفت الشركة الاستشارية حوالي 21 % من طاقة التكرير العالمية لعام 2023 معرضة لبعض خطر الإغلاق. ووجدت وود ماك أن أوروبا والصين تضمان أكبر عدد من المواقع عالية المخاطر، مما يعرض حوالي 3.9 ملايين برميل يوميًا من طاقة التكرير للخطر، استنادًا إلى تقديراتها لصافي الهوامش النقدية وتكلفة انبعاثات الكربون والملكية والاستثمار البيئي والقيمة الاستراتيجية للمصافي.

ووجد التقرير أن هناك 11 موقعًا أوروبيًا تمثل 45 % من جميع المصانع عالية المخاطر. وأظهرت بيانات من هيئة كونكاو الصناعية أن حوالي 30 مصفاة أوروبية قد أغلقت أبوابها بالفعل منذ عام 2009، ولا يزال حوالي 90 منها قيد التشغيل. وقد نتجت هذه الموجة من عمليات الإغلاق عن المنافسة من المصانع الأحدث والأكثر تعقيدًا في الشرق الأوسط وآسيا، فضلاً عن تأثير جائحة كوفيد - 19.

وأظهر تحليل وود ماك أنه من المتوقع أن تضعف هوامش البنزين بحلول نهاية هذا العقد مع انخفاض الطلب وتخفيف العقوبات على روسيا، في حين من المتوقع أن تبدأ ضرائب الكربون المتوقعة أيضًا في التأثير. وقالت إيما فوكس، كبيرة محللي الزيوت والمواد الكيميائية في شركة وود ماك، إن تكاليف التشغيل قد ترتفع كثيراً لدرجة أن «الإغلاق قد يكون هو الخيار الوحيد».

وفي الوقت نفسه، يمكن لمصفاة دانجوتي الضخمة لتكرير النفط في نيجيريا أن تنهي تجارة البنزين المستمرة منذ عقود من أوروبا إلى أفريقيا بقيمة 17 مليار دولار سنويا، مما يزيد الضغط على المصافي الأوروبية المعرضة بالفعل لخطر الإغلاق بسبب المنافسة المتزايدة.

وبدأت مصفاة دانجوت، التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى 650 ألف برميل يوميا، الإنتاج في يناير، لكن لم يتم تضمينها في تحليل وود ماك. والمواقع السبعة عالية المخاطر في الصين هي مصافي مستقلة صغيرة الحجم، وتسمى أحيانًا «أباريق الشاي»، وتخضع هذه المصافي للوائح حكومية أكثر صرامة وتتنافس مع المواقع المتكاملة الأكبر حجمًا والتي عادة ما تكون مملوكة للدولة وأكثر تعقيدًا.

وأشار بنك جيه بي مورجان إلى احتمالية ارتفاع أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل في أقرب وقت في شهر سبتمبر بعد تحول روسيا لخفض الإنتاج، على الرغم من أنه من المرجح أن تستغل الولايات المتحدة احتياطياتها النفطية الطارئة للحفاظ على الأسعار.

وقال جيه بي مورجان في مذكرة «تصرفات روسيا قد تدفع سعر خام برنت إلى 90 دولارا بالفعل في أبريل، ويصل إلى منتصف 90 دولارا بحلول مايو ويقترب من 100 دولار بحلول سبتمبر، مما يبقي الضغط على الإدارة الأمريكية في الفترة التي تسبق الانتخابات»، مضيفا أن وارتفعت أسعار النفط بنسبة 18 % منذ أن بلغت أدنى مستوياتها في ديسمبر.

وكان من المتوقع أن تقنع القفزة في أسعار النفط أوبك وحلفائها، أو أوبك +، بتخفيف تخفيضاتهم الطوعية للإنتاج، لكن روسيا تعهدت بدلا من ذلك في أوائل مارس بتعميق خفض الإنتاج بمقدار تراكمي قدره 471 ألف برميل يوميا، مما يرفع احتياجات البلاد من النفط. ويصل إنتاج النفط الخام إلى 9 ملايين برميل يوميا في يونيو للوفاء بحدود الإنتاج المتفق عليها من قبل أوبك+، حسب تقديرات جيه بي مورجان.

لكن الطريق إلى سعر 100 دولار للبرميل من خام برنت يواجه العديد من التحديات، ليس أقلها الاستجابة السياسية في الولايات المتحدة، حيث من غير المرجح أن يتم التسامح مع ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال عام الانتخابات، ولكن مع ارتفاع أسعار النفط عند المحطات، وهو ما قد يعيد أسعار الغاز إلى ما فوق 4 دولارات للغالون، فمن المرجح أن تلجأ الولايات المتحدة مرة أخرى إلى حنفية احتياطي النفط الاستراتيجي وتطلق ملايين البراميل للتخفيف من صدمات الأسعار.

روسيا تركز على خفض إنتاج النفط بدلاً من الصادرات بالربع الثاني لمواكبة أوبك+

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك يوم الجمعة: إن روسيا قررت التركيز على خفض إنتاج النفط بدلا من الصادرات في الربع الثاني من أجل توزيع تخفيضات الإنتاج بالتساوي مع الدول الأخرى الأعضاء في أوبك+.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قالت روسيا إنها ستخفض إنتاجها وصادراتها النفطية بمقدار 471 ألف برميل يوميا إضافية في الربع الثاني بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في أوبك +. كما صرح نوفاك للصحفيين بأن شركات النفط الروسية ستخفض الإنتاج بما يتناسب مع حصتها من إجمالي إنتاج البلاد من النفط.

وتخطط روسيا لتخفيف تخفيضات الصادرات تدريجيا، حيث ستخفض الإنتاج في أبريل بمقدار 350 ألف برميل يوميا إضافية، مع خفض الصادرات بمقدار 121 ألف برميل يوميا. وفي مايو، سيكون الخفض الإضافي للإنتاج 400 ألف برميل يوميا وخفض الصادرات 71 ألف برميل يوميا. وفي يونيو، ستكون جميع التخفيضات الإضافية من إنتاج النفط.

وخفضت ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم صادرات النفط الخام والوقود بمقدار 500 ألف برميل يوميا في الربع الأول، بالإضافة إلى تعهدها السابق بتقليص الإنتاج إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة أوبك +. وكان تحرك روسيا لخفض المزيد من إنتاج النفط، وليس الصادرات، خطوة غير متوقعة.

وقال بنك جيه بي مورجان، الذي وصفه في وقت سابق من هذا الشهر بأنه تحول مفاجئ في الاستراتيجية، إنه إذا أوفت روسيا بالتخفيضات الموعودة، فإن إنتاج البلاد من النفط الخام يجب أن ينخفض إلى 9 ملايين برميل يوميًا بحلول يونيو، وهو ما يعادل إنتاج المملكة العربية السعودية. وتنتج روسيا حاليا نحو 9.5 ملايين برميل يوميا من النفط الخام.

وقال نوفاك «هذا إجراء (تعميق تخفيضات الإنتاج) تم اتخاذه حتى تساهم جميع الدول بالتساوي (في تخفيضات الإنتاج بموجب اتفاق أوبك+)». وأضاف «كما تتذكرون، لم نخفض (الإنتاج) من حيث الحجم، أو من حيث النسبة التي خفضتها الدول الأخرى. لقد خفضنا الصادرات. لقد حان الوقت الذي نقوم فيه، بدلا من الصادرات، بخفض الإنتاج».

وقالت مصادر بالصناعة إن الحكومة الروسية أمرت الشركات بخفض إنتاج النفط في الربع الثاني لضمان تحقيق هدف

الإنتاج عند تسعة ملايين برميل يوميا بحلول نهاية يونيو بما يتماشى مع تعهداتها لأوبك+.

كما قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إنه ليس هناك حاجة لأن تحظر روسيا صادرات الديزل لمعالجة ارتفاع الأسعار والنقص المحتمل في الوقود بعد أن تسببت هجمات بطائرات بدون طيار في خفض طاقة التكرير.

وفي حديثه للصحفيين، قال نوفاك أيضًا، دون الخوض في التفاصيل، إن الشركة التي تقودها نوفاتك، تفتتح مشروعًا جديدًا للغاز الطبيعي المسال في القطب الشمالي 2، والذي بدأ الإنتاج المبدئي في ديسمبر، ولا تزال تجري محادثات بشأن تسليمات الغاز الطبيعي المسال مع استمرار الغرب في المحادثات. والعقوبات تعيق توفر الناقلات للمشروع.

وواجهت روسيا انخفاضًا حادًا في قدرتها على تكرير النفط، بسبب انقطاع الخدمة الفنية وهجمات الطائرات بدون طيار. وحظرت تصدير البنزين لمدة نصف عام اعتبارا من الأول من مارس. وبلغت طاقة التكرير التي أغلقتها هجمات الطائرات بدون طيار 14 % من إجمالي طاقة تكرير النفط في روسيا. وقفز إجمالي القدرة اليومية لتكرير النفط الخام في البلاد بنحو الثلث في مارس مقارنة بشهر فبراير ليصل إلى 4.079 مليون طن متري.

وقال نوفاك إن مصافي النفط الأخرى تمكنت من زيادة إنتاجها، بينما تعمل الحكومة على مسألة توصيل الوقود من المصانع وسط اختناقات السكك الحديدية. وقال نوفاك «الوضع في سوق المنتجات النفطية مستقر اليوم». وأضاف «لقد قامت شركاتنا بالفعل بزيادة الحمولة بالقدرات المتاحة. وسمحت بزيادة الإمدادات بما في ذلك.. البنزين ووقود الديزل».

وفي معرض حديثه عن عطل فني في مصفاة نورسي، رابع أكبر مصفاة في روسيا من حيث الإنتاج، قال نوفاك إن التوربينات المعطوبة قد تستأنف العمليات في غضون شهر أو شهرين. وقالت مصادر بالصناعة إن إحدى وحدتي المفرقعات الحفزية لا تزال معطلة في المصنع.

وفي تعليقاته حول القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2، وهو أمر أساسي في خطط روسيا للحصول على خمس حصة سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية بحلول 2030-2035، قال نوفاك إن نوفاتك تجري محادثات بشأن تسليم البضائع. وقالت الشركة إن إمدادات الغاز الطبيعي المسال التجارية من المشروع من المقرر أن تبدأ في الربع الأول من عام 2024.

ومع ذلك، فرضت واشنطن في نوفمبر عقوبات على المشروع بعد إجراءات منفصلة تتعلق بالمشروع في سبتمبر، بسبب صراع روسيا مع أوكرانيا. ويواجه المشروع أيضًا التحدي المتمثل في تأمين ناقلات الغاز. وخوفًا من رد الفعل العنيف من العقوبات، علق المساهمين الأجانب مشاركتهم في المشروع، وتخلوا عن مسؤولياتهم عن التمويل وعقود الاستحواذ

الخاصة بالمصنع.

وردا على سؤال حول موعد تسليم أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من المشروع، قال نوفاك إن «الشركة تتعامل مع هذه القضايا، والمحادثات لا تزال جارية». وأضاف أن «مشكلتهم الرئيسية هي مع الناقلات».

ومع حظر الاتحاد الأوروبي - أكبر مشتري سابق للنفط في روسيا - واردات النفط الخام والوقود الروسي، لجأت موسكو إلى آسيا، وخاصة الصين والهند، لشراء نفطها الخام. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في نهاية العام الماضي إن الصين استحوذت على نصف إجمالي النفط الخام الذي صدرته روسيا في عام 2023، بينما جاءت الهند في المرتبة الثانية بفارق ضئيل.

وقال نوفاك إن الصين تمثل الآن ما بين 45% إلى 50% من صادرات النفط والوقود الروسية، بينما تستقبل الهند نحو 40%. وكانت هذه الزيادة ملحوظة بشكل خاص بالنسبة للهند، حيث لم تصدر روسيا أي نفط تقريبا على الإطلاق حتى عام 2022. والآن أصبحت المورد الرئيسي لشبه القارة الهندية.

وقال فيليسيتي برادستوك، محلل أويل برايس، إن الطاقة الروسية رخيصة للغاية بحيث لا تستطيع بعض الدول مقاومتها. وفي حين تقلل بعض الدول اعتمادها على الطاقة الروسية بسبب العقوبات، تعمل دول أخرى، مثل الصين والهند، على تعميق العلاقات مع موسكو لتأمين إمدادات الطاقة منخفضة التكلفة.

وتساهم واردات الصين والهند المتزايدة من الطاقة الروسية في انخفاض أسعار النفط وتقويض فعالية العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويسلط دفاع الهند عن شراء الطاقة الروسية الضوء على اعتباراتها الاستراتيجية والاقتصادية في مجال الطاقة وسط التوترات الجيوسياسية العالمية.

وقد صرح رئيس الوزراء الهندي مودي مراراً وتكراراً بأن بلاده تعتزم الاستمرار في شراء منتجات الطاقة الروسية ما دامت أسعارها تنافسية. وعلى الرغم من الإعلان عن العديد من التعهدات المناخية الطموحة، إلا أن الهند لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط والفحم، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب بما يتماشى مع النمو السكاني والتصنيع.

وقد تعرضت الهند لانتقادات بسبب استمرارها في شراء الطاقة الروسية في مواجهة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يعتقد وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي هارديب سينغ بوري أن العالم سعيد لأنه يشتري نفطه من روسيا وليس من مصادر بديلة، مثل الشرق الأوسط، حيث تساعد في إبقاء أسعار النفط العالمية منخفضة. ويمثل الخام الروسي الآن نحو 35 بالمئة من واردات الهند النفطية. وقد ساعد ذلك في تقليل واردات الهند

من خام الشرق الأوسط.

وكان الهدف من فرض العقوبات على منتجات الطاقة الروسية هو خفض عائدات موسكو من النفط والغاز بشكل كبير لشل جهودها الحربية في أوكرانيا. ومع ذلك، مع استمرار الصين والهند في الاستثمار بكثافة في الطاقة الروسية، ظلت الإيرادات مرتفعة. وحصلت روسيا على 37 مليار دولار من مبيعات النفط الخام إلى الهند في عام 2023، حيث زادت الدولة الواقعة في جنوب آسيا وارداتها النفطية من روسيا بمقدار 13 مرة منذ ما قبل الحرب.

وهذا أمر مقلق بالنسبة للولايات المتحدة، التي تعتبر شريكا استراتيجيا للهند. ولا تخضع مبيعات الخام الروسي إلى الهند للعقوبات، مما يجعلها مشروعة. ومع ذلك، يُعتقد أن كمية كبيرة من النفط الروسي كان لا يزال يتم تكريره في الهند وتصديره إلى الولايات المتحدة بقيمة تزيد عن مليار دولار.

وفي الوقت نفسه، بلغ إنفاق الصين على واردات الطاقة الروسية ما يقرب من 60 مليار دولار منذ بداية الحرب. واستوردت الصين مجموعة من منتجات الطاقة الروسية بأسعار مخفضة، حيث سعت موسكو إلى إقامة شركاء تجاريين جدد في مواجهة العقوبات الصارمة التي يفرضها مستوردوها الحاليون. وقد استفادت الصين من واردات الطاقة المنخفضة التكلفة من روسيا.

وقد ساهمت التخفيضات النفطية في انخفاض فاتورة الطاقة في الصين بما يقدر بنحو 18 مليار دولار. وفي حين قامت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم بإعادة تشكيل تجارة الطاقة الخاصة بها لتقليل اعتمادها على منتجات الطاقة الروسية، قامت دول أخرى بتعميق علاقاتها مع موسكو للاستفادة من أسعار الطاقة التي تعرضها روسيا. وقد ساعد هذا بلداناً، مثل الصين والهند، على خفض فواتير الطاقة لديها وضمان إمداداتها. كما أدى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، حيث خفضت الهند وارداتها النفطية من الشرق الأوسط. وكان لهذا تأثير كبير على عائدات الطاقة الروسية وقوض إلى حد كبير جهود العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبالتالي عزز جهود الحرب الروسية.

«أويل برايس» تتوقع أن تصل أسعار النفط إلى 90 دولار في وقت أقرب من المتوقع

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تضع أسواق النفط ثقتها بشكل متزايد في بقاء تخفيضات إنتاج «أوبك +» سارية طوال هذا العام، وهو إنجاز يمكن أن يؤدي إلى جانب تحسن توقعات الاقتصاد الكلي إلى وصول سعر البرميل إلى 90 دولارًا في وقت أقرب مما كان متوقعًا، حسبما ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي.

ورجح التقرير أن يؤدي الربع الرابع الأفضل من المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى تعزيز توقعات السوق حول خفض أسعار الفائدة في يونيو المقبل، تاركًا وراءه مشاكل الطلب في أوائل عام 2024.

وأشار التقرير إلى أن تكلفة تجديد الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في الولايات المتحدة تتزايد بشكل كبير وقد شهدت الجولة الأخيرة من تجديد مخزون النفط الاستراتيجي في الولايات المتحدة، والتي بلغ مجموعها 2.8 مليون برميل في سبتمبر وصول متوسط السعر إلى 81.32 دولارًا للبرميل أي أعلى من عتبة 79 دولارًا للبرميل التي فرضها البيت الأبيض لإعادة تعبئة الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية الخام.

من جانبه ذكر تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية، أن قطاعا النفط والتنقل العالميين يقفا عند منعطف حرج في عام 2024، حيث يتصارعان مع تفاعل معقد بين القوى الجيوسياسية والتكنولوجية والاقتصادية، التي تعد بإعادة تشكيل مشهد الصناعة.

وأشار التقرير إلى أن «أوبك +» تواجه قرارا محوريا، إما الاستمرار في تقليص إمدادات النفط سعيا إلى ارتفاع الأسعار أو الدفاع عن حصتها في السوق على خلفية الصراعات المسلحة المتصاعدة وارتفاع الإنتاج من الأميركتين.

واعتبر التقرير أنه لا تزال وحدة «أوبك +» واتجاهها المستقبلي غير مؤكدين، كما يتضح من خروج أنجولا من المجموعة، مما يثير تساؤلات حول استدامة تخفيضات العرض وتوازن القوى داخل سوق النفط العالمية.

وأبرز التقرير أن الولايات المتحدة وكندا وقفت كقوة مهيمنة في إنتاج النفط والغاز العالمي، حيث أنتجتا أكثر من 41 مليون برميل نفط يوميًا في عام 2023 وشهدت هذه المنطقة، التي تغذيها التطورات في حوض بيرميان والرمال النفطية الكندية والغاز الصخري الأمريكي ارتفاعًا في إنتاجها بنسبة تزيد عن 90% منذ عام 2000.

وأضاف التقرير أنه في عام 2023، تجاوز إنتاج النفط الأمريكي التوقعات بشكل كبير، مع نمو بنحو مليون برميل يوميًا، مدفوعًا بالتقدم في إنتاج النفط المحكم، موضحا أن توقعات الطلب على النفط في الصين تشير إلى تباطؤ ملحوظ، حيث من المتوقع أن ينخفض النمو إلى النصف من 1.02 مليون برميل يوميًا في عام 2023 إلى 490 ألف برميل يوميًا فقط في عام 2024. وعزا التقرير هذا التباطؤ إلى انتعاش أضعف في إعادة الفتح بعد الوباء وتباطؤ العقارات السوق وهو محور نحو اقتصاد موجه نحو الخدمات، والاعتماد المتزايد على المركبات الكهربائية ومركبات الوقود البديل.

«أرامكو» لـ «الاقتصادية»: نخطط للتوسع في محطات الوقود البحرية وزيادة حصتنا في قطاع التجزئة السعودي

عبدالعزيز الفكي من الدمام

الاقتصادية

أكدت لـ«الاقتصادية» شركة أرامكو السعودية عزمها على التوسع في الاستثمار في محطات الوقود البحرية، بعد تقييم نتائج وكفاءة الأداء التشغيلي لمشروع محطة «أرامكو مارينا»، لتزويد الوقود لليخوت والقوارب، التي اعتبرتها أحد المشاريع المدروسة بعناية ذات التجربة الفريدة من نوعها.

وأوضحت «أرامكو» أنها تسعى لزيادة حصتها السوقية في قطاع التجزئة في السعودية عبر العمل المستمر لتخطيط شبكات ومواقع المحطات بما فيها المحطات البحرية، لتتسنى لها خدمة كافة شرائح العملاء من المواطنين، والمقيمين، والسياح بالشكل المطلوب، وأنها تعمل على دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع بشكل مفصل.

وقالت الشركة: «نملك استراتيجية واضحة وفعالة في مجال سوق تجزئة الوقود التي تعتبر امتدادا لتعزيز استراتيجية الشركة بسلسلة القيمة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق على المستوى العالمي، حيث يتمثل أهم جوانب الاستراتيجية في نشر علاماتها عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك محطات خدمات بيع الوقود بالتجزئة، وتمكين وضع منتجات الوقود المختلفة، التي تشمل البنزين والديزل في الأسواق العالمية المستهلكة».

وأكدت أرامكو السعودية عزمها الارتقاء بمستوى أعمالها في قطاع تجزئة الوقود في المناطق الجغرافية التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة، وأيضا في الأسواق التي توفر البيئة المناسبة لنشر علاماتها التجارية، وتسهم في وضع منتجاتها.

وتعمل محطة «أرامكو مارينا» على مدار 12 ساعة في اليوم وبطاقم مختص ومدرب على تشغيل المحطات البحرية، مكون من 4 مشغلين ومدير المحطة، الذين خضعوا للتدريبات اللازمة والمعتمدة.

وتحتوي المحطة على منتجي الديزل والبنزين 95 وتبلغ الطاقة التشغيلية لها 65 مليون لتر سنويا، وتخدم جميع الفئات من اليخوت التي تصل مقاساتها إلى 120 مترا، إضافة إلى القوارب والدبابات البحرية.

ارتفاع استهلاك ألمانيا من البنزين للعام الثالث على التوالي

الشرق الأوسط

ارتفع معدل استهلاك البنزين في ألمانيا للعام الثالث على التوالي في عام 2023، وذلك وفق بيانات الزيوت المعدنية الرسمية الصادرة عن المكتب الاتحادي للاقتصاد ومراقبة الصادرات.

ووفقاً البيانات، بلغت التسليمات المحلية من البنزين 17.3 مليون طن العام الماضي، بزيادة قدرها 416 ألف طن على العام السابق له. ومقارنة بالقيم المنخفضة التي جرى تسجيلها في عام 2020 بسبب جائحة «كورونا»، تبلغ هذه الزيادة 1.1 مليون طن تقريباً.

وخلال السنوات التي سبقت جائحة «كورونا»، كان استهلاك البنزين يتجه نحو الانخفاض، وحتى عام 2010 بلغ 19.6 مليون طن. بالإضافة إلى ذلك ارتفع عدد السيارات الكهربائية على الطرق الألمانية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وبلغ حتى نهاية العام الماضي 1.4 مليون سيارة.

وفي الوقت نفسه، استمرت تسليمات الديزل في الانخفاض، ومع ذلك، تعود أرقام الاستهلاك هنا، إلى حد كبير، إلى أن حركة الشاحنات مرتبطة بالنشاط الاقتصادي أكثر من أرقام البنزين.

وتعزو وكالة البيئة الاتحادية الازدياد في استهلاك البنزين في المقام الأول إلى زيادة عدد الكيلومترات المقطوعة في التنقل خلال العام الماضي.

وهذا أعلى من أرقام عام 2022 فيما يتعلق بالنقل الخفيف – أي باستثناء الشاحنات والحافلات وما شابه ذلك - على الرغم من أنها لا تزال أقل كثيراً من عام 2019، وفق ما تظهر أرقام المعهد الاتحادي لأبحاث الطرق السريعة.

ويرى معهد «إيفو» الألماني للبحوث الاقتصادية في ميونيخ عوامل عدة محتملة لهذا الازدياد، من بينها زيادة حجم حركة النقل، بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول من الديزل إلى البنزين نتيجة حظر القيادة وانخفاض المزايا المالية لمركبات الديزل يمكن أن يكون له تأثير ملحوظ.

ويقول باحثو المعهد أيضاً إن هناك الآن ازدياداً في عدد السيارات الأثقل التي تعمل بمحركات البنزين.

ويفسر النادي الألماني للسيارات هذا الازدياد بالعدد المتنامي من السيارات المسجلة بمحركات البنزين، والتي يندرج تحتها

أيضاً غالبية المركبات الهجينة.

وأشار النادي إلى أن السيارات ذات محركات البنزين تهيمن أيضاً على التسجيلات الجديدة - بما في ذلك السيارات الهجينة - وتقطع السيارات الجديدة على وجه الخصوص مسافات أطول بشكل عام، ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع استهلاك الوقود بشكل عام.

وبالتوازي مع الزيادة في مبيعات البنزين، استمر أيضاً اتجاه آخر، في عام 2023 استحوذ البنزين السوبر فئة «إي 10»، وهو أرخص ببضعة سنتات، على أكثر من ربع مبيعات البنزين لأول مرة بنسبة 25.9 في المائة، وفي عام 2022 كان لا يزال يشكل نسبة 23.7 في المائة، وقبل 5 سنوات كان يشكل نسبة 13.7 في المائة، ويمكن أن يحتوي هذا النوع من البنزين على ما يصل إلى 10 في المائة من الوقود الحيوي.

ولا تعكس أرقام عمليات التسليم المحلية المسجلة في إحصاءات المكتب الاتحادي للاقتصاد ومراقبة الصادرات بشكل مباشر بيع البنزين في محطات التعبئة، ولكن بشكل أساسي عمليات التسليم هناك. ولكن عند النظر إليها على فترات أطول مثل سنة، فإن ذلك يسمح باستخلاص استنتاجات حول الاستهلاك.

ويختلف الوزن النوعي للديزل والبنزين اعتماداً على التركيب الدقيق ودرجة الحرارة. ويعادل طن البنزين الخالي من الرصاص ما بين 1300 إلى 1400 لتر تقريباً، ويعادل طن الديزل نحو 1200 لتر.

أشادت بالجهود البيئة للمملكة..فيتش: «إطار التمويل الأخضر» يعزز الاستدامة والاستثمار البلاد

أشاد خبراء اقتصاديون عالميون بمبادرات المملكة وخطواتها في تعزيز الحوكمة والاستدامة بالقطاع البيئي ضمن مستهدفات الرؤية السعودية 2030.

وقال الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني بشار الناطور ، إن نشر السعودية "إطار التمويل الأخضر" يعد خطوة مهمة ضمن جهودها المستمرة في التمويل المستدام، بما يعزز الثقة لدى المستثمرين.

وكانت وزارة المالية نشرت مؤخرا "الإطار العام للتمويل الأخضر"، الذي يحدد ثمانية أنواع من المشاريع المؤهلة للحصول على تمويل من مبيعات "الديون الخضراء"، بدءاً من دعم وسائل النقل النظيفة والطاقة المتجددة إلى المشاريع التي قد تساعد المملكة ذات المناخ الصحراوي على التكيف مع التغير المناخي.
ويسمح هذا الإطار للحكومة ببيع الصكوك والسندات الخضراء للمشاريع التي تستوفي المعايير، وستتم إصداراتها عبر وزارة المالية، وستشرف لجنتان هما "التمويل المستدام" و"المشاريع والرصد"، على المبيعات وتخصيص التمويل للمشاريع.

وقال الناطور ، إن نشر (إطار التمويل الأخضر) يعد خطوة مهمة يمكن أن تسهل جهود المملكة المستمرة في التمويل المستدام، وتعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة في السلامة البيئية للتمويل الأخضر من خلال هذا الإطار ، وذلك بعد أن اتخذت إجراءات وخطوات مهمة لتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع البيئي ، مثل إدخال كيانات مثل المركز الوطني للامتثال البيئي والمركز الوطني لإدارة النفايات ، وهذه الخطوات حاسمة في تعزيز مصداقية إطار (التمويل الأخضر).

وأضاف : وفي سياق التمويل الإسلامي، يعد دمج الصكوك ضمن إطار (التمويل الأخضر) أمراً جديراً بالملاحظة من حيث خدمة المستثمرين لتعزيز الأهداف البيئية ، حيث ستحتاج المملكة إلى استثمارات كبيرة من القطاعين العام والخاص لتمويل الالتزامات المناخية.

يذكر أن صندوق الاستثمارات العامة أصدر سندات خضراء مطلع العام الماضي بقيمة 5 مليارات دولار، اوحظيت بإقبال كبير حيث تمت تغطيتها بنحو 6 مرات، مما يؤكد رغبة وثقة المستثمرين بهذه الأدوات الصادرة من المملكة.

هل العرب مستعدون لمواجهة آثار التحوّل المناخي؟ الشرق الأوسط

تواجِه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات بيئية متزايدة، بما في ذلك ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والتصحر. وتُعدّ التغيُّرات المناخية من العوامل الرئيسية التي تُفاقم هذه التحديات، إذ تؤثر على أنماط هطول الأمطار، ودرجات الحرارة، ومستويات سطح البحر.

ومع استمرار ارتفاع درجة حرارة الكوكب، تتعرض العديد من مكوّنات النظام البيئي لتغيرات كبيرة. وتُعدّ «نقاط التحوّل المناخي» من أخطر هذه التغيُّرات، إذ تُشير إلى عتبات حرجة في النظام البيئي يمكن أن تؤدي عند تجاوزها إلى عواقب وخيمة يصعب عكسها.

نقاط التحوّل المناخي تهدّد الكوكب

تُعرِّف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ نقاط التحوّل بأنها «العتبات الحرجة، التي يمكن أن تؤدي عند تجاوزها إلى تغيير كبير في حالة النظام، وغالباً ما يكون هذا التغيير غير قابل للعكس». وبعبارة أخرى، فإنّ نقاط التحوّل المناخي هي عناصر في النظام البيئي لكوكب الأرض، يمكن أن تؤدي فيها تغيُّرات صغيرة إلى سلسلة من ردود الفعل المتتالية التي تحوّل النظام من حالة مستقرة إلى حالة مختلفة تماماً.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى تحوّل الغابات المطيرة إلى سهول جافة. ويستمر هذا التغيير مدفوعاً بحلقات من ردود الفعل الذاتية، حتى لو توقّف السبب الذي أدّى إلى تغيير النظام. وقد يظلّ النظام في حالة «تحوّل» حتى لو انخفضت درجة الحرارة إلى ما دون العتبة الحرجة مرةً أخرى. وقد يستغرق هذا التحوّل من حالة إلى أخرى عقوداً أو حتى قروناً للوصول إلى حالة جديدة مستقرة. ولكن إذا تمّ تجاوز نقاط التحوّل الآن، أو في غضون العقد المقبل، فقد لا تظهر آثارها الكاملة لمئات أو آلاف السنين.

وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق عرضةً لتأثيرات التغيُّرات المناخية، وهي تُعد من بين البلدان الأكثر عرضةً لانعدام الأمن الغذائي في العالم نتيجة عوامل مختلفة، منها مناخ المنطقة الجاف وشبه الجاف، وندرة المياه، وتدهور الأراضي والتصحر، والنمو السكاني السريع، وضعف الممارسات الزراعية، وتركُّز الزراعة في المناطق الساحلية المهددة بارتفاع منسوب مياه البحر. ويمكن أن تؤدي التغيُّرات المناخية إلى تفاقم هذه المشاكل.

كما يمكن للتغيُّرات المناخية أن تؤثر على الصحة في البلدان العربية بطرق عدّة، كأن تؤدي موجات الحرّ إلى الإصابة بضربات

الشمس، والجفاف، وأمراض القلب والأوعية الدموية. كما يمكن أن تؤدي الفيضانات إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، مثل الكوليرا والتيفوئيد. ويمكن أن تؤثّر التغيُّرات المناخية أيضاً على الصحة النفسية.

ومن المتوقع أن يكون للتغيُّرات المناخية تأثير كبير على اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية الساحلية، وتعطيل السياحة، وتشريد السكان. كما يمكن أن تؤدي موجات الحرّ والجفاف إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، وزيادة تكاليف الطاقة، والإضرار بالصحة. وقد تترك آثارها أيضاً على الاستقرار السياسي، حيث يؤدي الجفاف والفيضانات مثلاً إلى تفاقم الصراعات القائمة على الموارد.

المخاطر على الدول العربية

مع الأخذ في الاعتبار تداخل عناصر النظام البيئي لكوكب الأرض وتكاملها، فإن حصول عتبات حرجة في هذا النظام سيطول بتأثيره جميع مناطق الكوكب بعواقب متباينة ومختلفة. فعلى سبيل المثال، ستؤدي نقاط التحوّل المناخي المرتبطة بذوبان الصفائح الجليدية في غرينلاند والقطب الجنوبي إلى ارتفاع كبير في مستوى سطح البحر، ما يُهدّد المناطق الساحلية في الدول العربية. وتُشير التقديرات إلى أنّ ذوبان الصفيحة الجليدية في غرينلاند وحده سيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 27 سنتيمتراً على الأقل.

وفيما يخصّ تغيُّر الدورة المحيطية في شمال الأطلسي، التي تُعد نظاماً مهماً لنقل الحرارة في المحيطات يجلب المياه الدافئة من المناطق الاستوائية إلى شمال الأطلسي ويُعيد المياه الباردة إلى الجنوب، فإن الدراسات تُشير إلى أنّ هذه الدورة في أضعف حالاتها الآن، وأنّ التغيُّرات المناخية هي السبب المُرجّح لذلك. وإذا استمرّ ضعف الدورة المحيطية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة العواصف، واشتداد موجات الحرّ والشتاء في أوروبا، وقد يكون لهذا تأثير كبير على الدول العربية أيضاً. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي ذوبان التربة الصقيعية في القطب الشمالي إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات، مما يُسرّع وتيرة الاحتباس الحراري العالمي. وهذا بدوره سيؤدي إلى تفاقم مشاكل ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والتصحر في المنطقة العربية.

وتُعدّ الشعاب المرجانية من النظم البيئية المهمة التي تدعم مجموعة واسعة من الحياة البحرية، بما في ذلك مصائد الأسماك التي يعتمد عليها الكثيرون في بلدان المنطقة. وقد يؤدي موت الشعاب المرجانية إلى تعطيل النظم البيئية البحرية، وتقليل توافر الغذاء، والإضرار بالسياحة.

وبينما تؤثّر الرياح الموسمية في غرب أفريقيا على هطول الأمطار في منطقة الساحل، وهي منطقة شبه قاحلة تمتدّ عبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن التغيُّرات في الرياح الموسمية ستؤدي إلى تغيّرات في أنماط هطول الأمطار، ما يؤثّر

على الغطاء النباتي في العديد من الدول العربية، وصولاً إلى الأمن الغذائي.

يستدعي ازدياد تأثيرات التغيُّر المناخي على المنطقة العربية تبنّي مبادرات تساعد في التكيُّف مع التحوّلات الحاصلة. فتحسين إدارة المياه يساعد في زيادة كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الهدر، والتكيُّف مع ندرة المياه. وتسهم زراعة المحاصيل المقاوِمة للجفاف في التكيُّف مع انخفاض هطول الأمطار وزيادة الجفاف. وتخفّف تدابير حماية المناطق الساحلية، مثل بناء السدود وحواجز الأمواج، مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر. كما تحسّن أنظمة الإنذار المبكر الاستعداد للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات وموجات الحرّ.

يقف العالم حالياً على مفترق طرق مناخي حرج، تزداد فيه مخاطر حصول تغييرات بيئية كبرى يمكنها تشكيل مصير الكوكب لمئات السنين. وهذه المخاطر، المتمثّلة بنقاط التحوّل المناخي، هي أشبه بتحريك القطعة الأولى في سلسلة حجارة الدومينو، بمجرّد أن تبدأ سيكون من الصعب التراجع عنها وإيقافها والتعافي من عواقبها.

الحياد الكربوني في أستراليا.. تقرير عالمي يؤكد: «لا أعذار»

محمد عبد السند

الطاقة

ما يزال تحقيق الحياد الكربوني في أستراليا عصيًّا جدًا على الحكومة التي تعجز –حتى الآن- عن الوفاء بتحقيق هذا المستهدف الطموح في عام 2030 وفق ما هو مقرر له.

وفي ديسمبر/كانون الأول (2023)، حذّر التقرير السنوي الصادر عن هيئة المناخ الوطنية في أستراليا من تباطؤ وتيرة الاستثمار في الطاقة المتجددة، قائلًا، إن هذا يشكّل عقبة رئيسة أمام تحقيق الأهداف المناخية في البلاد.

ويعتمد مستهدف الحياد الكربوني في أستراليا -بشكل كبير- على الوصول بنسبة الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة إلى 82% من إجمالي إنتاج الكهرباء في البلاد، وفق خطط اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

لا أعذار

خلصت نتائج تقرير حديث إلى أنه لا يُقبَل عذر من الحكومة في تحقيق أهداف الحياد الكربوني في أستراليا بحلول منتصف العقد المقبل (2035)، بل تستطيع كانبيرا أن تحقق معظم هذا الهدف بحلول نهاية العقد الحالي (2030) مستعينةً في ذلك بالتقنيات المناخية المُثبتة وانتهاج السياسات الرشيدة.

ورسم التقرير الصادر عن مجلس المناخ بعنوان «اغتنم العقد» مسارًا لأستراليا لتقلّص انبعاثاتها الكربونية إلى ما دون مستوياتها في عام 2005، وذلك بحلول عام 2030، مع الوصول إلى أهداف الحياد الكربوني بحلول عام 2025، لتسهم بذلك في الإبقاء على معدل الاحترار العالمي عند مستوياته الأكثر أمانًا قدر المستطاع.

وبمقدور أستراليا أن تلبي ما نسبته 94% من احتياجات شبكة الكهرباء لديها من مصادر الطاقة المتجددة والتخزين، وأن تضاعف سعة الطاقة الشمسية على الأسطح، وأن تخفض معدل التلوث الناتج عن النشاط التصنيعي لديها بأعلى من النصف، وأن تزيل الكربون من قطاع النقل (الأشخاص والبضائع)، ومن كل القطاعات بحلول عام 2030، وفق التقرير الذي اطّلعت على تفاصيله منصة الطاقة المتخصصة.

ولتحقيق الحياد الكربوني في أستراليا، تركّز خطة الحكومة على إيجاد سبل منطقية ومجدية اقتصاديًا لتسريع عملية التخلص من الفحم والنفط والغاز في كل قطاعات الاقتصاد، والتحول إلى المصادر المتجددة، وتخزين الكهرباء، واستعمالها.

حلول مناخية

قال تقرير مجلس المناخ: «يتمحور التقرير حول الحلول التي تستطيع -مجتمعةً- أن تخفض التلوث المناخي بنسبة 75% بحلول عام 2030، اتّساقًا مع مقولة (ما يراه العلم فهو ضرورة)».

وأضاف التقرير: «الحلول التي يمكننا أن نواصل طرحها لإنهاء التلوث المناخي تتلخص في أنه: لا وعود زائفة أو أعذار، ولا لمزيد من التأخيرات أو تمنية النفس بأن شيئًا ما آخر قد يؤتي ثماره».

وتابع: «نركّز على الإجراءات الملموسة التي يمكننا اتخاذها خلال السنوات القليلة المقبلة للبناء على الزخم الحالي وتقليص التلوث المناخي خلال هذا العقد الحاسم».

وقالت الرئيسة التنفيذية لمجلس المناخ أماندا ماكنزي: «المجتمعات الأسترالية تشهد ظروف طقس متقلبة، بدءًا من الأمطار الغزيرة إلى موجات الحر الحارقة، ثم تعود تلك الظروف الوضع الطبيعي».

وأضافت ماكنزي: «الحلول التي تعمل في كل جزء من اقتصادنا هي حلول مُثبَتة ومتاحة وجارية وجاهزة للتوسع في نطاقها، ولا يمكن أن يكون هناك عذر بالإخفاق في حماية مستقبل أطفالنا».

الطاقة الشمسية على الأسطح

من بين الحلول التي اقترحها تقرير مجلس المناخ البالغ عدد صفحاته 85 هي أفكار سياسية لوضع أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح 4 ملايين منزل إضافية، والوصول بالسعة المركبة الإجمالية إلى 24 غيغاواط بحلول عام 2030، أي ضعف العدد الحالي.

ولتحقيق هذا يقترح مجلس المناخ على حكومات الولايات الأسترالية أن تستعمل السندات الخضراء لتمويل التكلفة الأولية لتركيب الألواح الشمسية على كل العقارات السكنية العامة، وهو النهج الذي تتبنّاه -كذلك- هيئة الإسكان في سنغافورة.

ومن الممكن سداد مدفوعات تلك السندات الخضراء لاحقًا عبر خفض الحاجة لدعم فواتير الطاقة بالنسبة للمواطنين، والتي يصفها التقرير بأنها تمثّل عبئًا كبيرًا على موازنة حكومات الولايات في أستراليا، لا سيما خلال «أزمة تكلفة المعيشة» الحالية التي تشهدها البلاد.

وقال مستشار المناخ والخبير الاقتصادي نيكي هوتلي، إن هذا ليس «علم الصواريخ»، بل هو سياسة أساسية مربحة للجانبين تعمل على خفض الانبعاثات والفواتير، وتسريع جهود الحياد الكربوني في أستراليا.

وأضاف هوتلي أن تلك السياسة تتفوق على السياسة الحالية المتمثلة في استعمال الأموال العامة لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على دفع فواتير الطاقة المرتفعة دون داعٍ.

وتابع: «إذا نظرت إلى بعض السياسات الحالية، مثل منح الأسر قسائم لدفع فواتير الطاقة الخاصة بها، فهذا جنون»، في تصريحات تابعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وواصل: «السياسة الجيدة تقوم على منحهم قسائم لكفاءة استعمال الطاقة، والتي تفعلها مرة واحدة فقط».

قوانين البناء

هناك توصية أخرى يقترحها التقرير، وهو أن تعمل الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات فورًا على تحديث قانون البناء الوطني، ليطلب من جميع المنازل الجديدة المناسبة، والتي أعيد بناؤها كي تحتوي على طاقة شمسية على الأسطح.

ومن الممكن -أيضًا- وضع السياسات موضع التنفيذ خارج نطاق ولاية فيكتوريا ومقاطعة العاصمة؛ لضمان أن كل المنازل الجديدة المبنية تعمل بالكهرباء بالكامل، وتنسيق التخلص التدريجي المنظم من الغاز من المباني القائمة، لصالح الكهرباء.

وزادت انبعاثات غاز الدفيئة في أستراليا بنحو 4 مليون طن خلال العام 2022-2023، وتحديدًا حتى يونيو/حزيران (2023)، لتصل إلى 467 مليون طن، مقارنةً بالمدة ذاتها من العام السابق 2021-2022، وفقًا لتقرير أصدرته هيئة تغير المناخ الأسترالية وطالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ولتحقيق مستهدفات الحياد الكربوني في أستراليا البالغة نسبتها 43%، يجب خفض الانبعاثات الكربونية في البلاد بمقدار 17 مليون طن سنويًا بحلول عام 2050، وبالكمية نفسها بحلول عام 2030، وفقًا لما نشره موقع أرغوس ميديا (Argus Media) في 1 ديسمبر/كانون الأول (2023).

شكراً